# ملخص آليـــات
# حماية حقوق النساء والفتيات
## في ولايات : سليانة والقيروان والمهدية وبنزرت

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

Ministry for Foreign Affairs of Finland

# ملخص الدّراسة :

# «آليات حماية حقوق النساء والفتيات»
# في ولايات سليانة والقيروان والمهدية وبنزرت

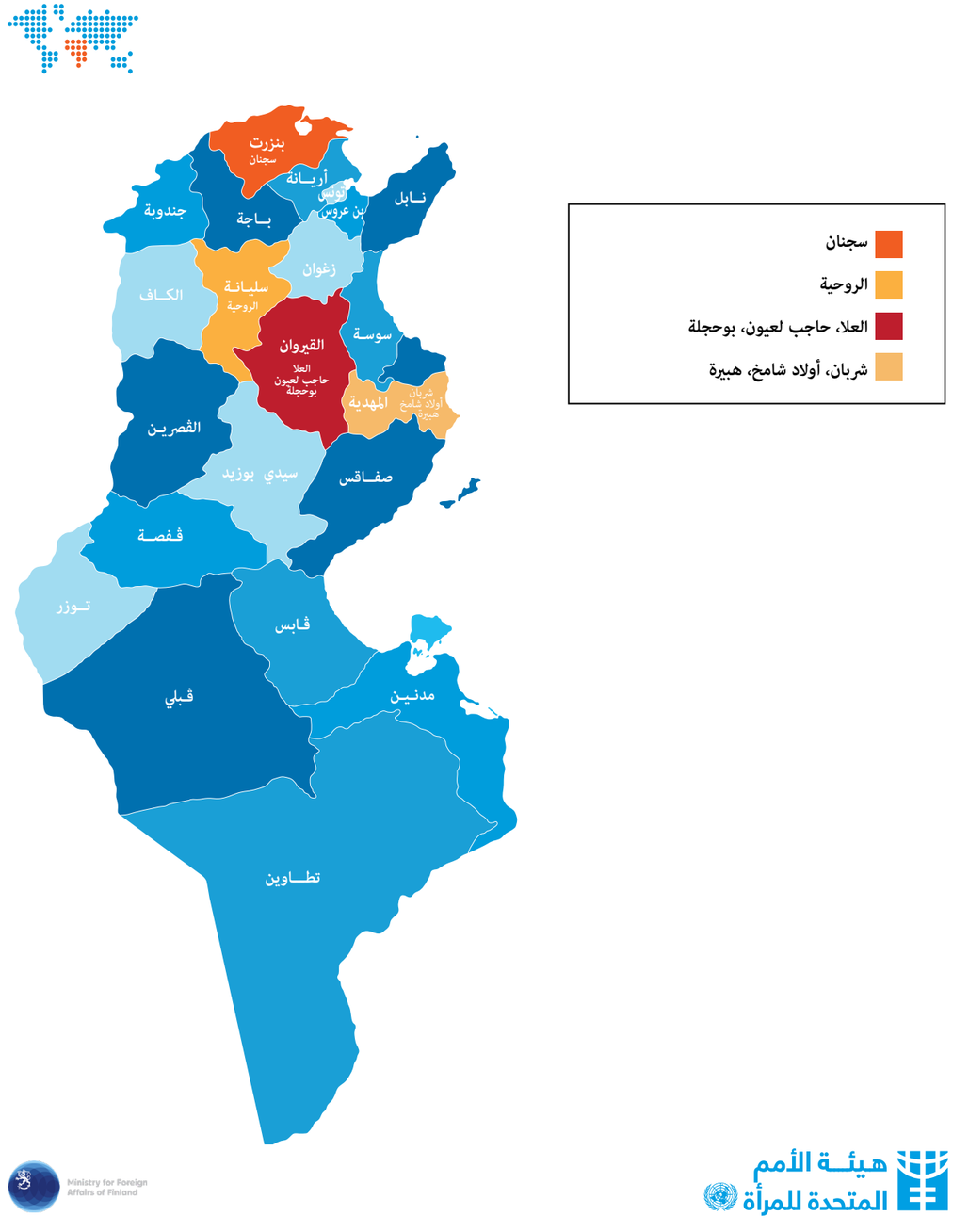



أعدّت التقرير الدكتورة إيمان الكشباطي، الأستاذة المساعدة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. هي حاصلة على شهادة الدكتوراه في الديموغرافيا الاجتماعية وشهادة الدّراسات المعمّقة في علم الاجتماع وهي خبيرة دولية في رصد وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبالوقاية من التطرّف العنيف وبالسلم والتماسك الاجتماعي.


## فريق البحث :


إعداد التقارير : هالة الماجري

مساعدا البحث : مروى الماجري وقصّي باني

التحقيق الميداني : حنان الشابي وطارق اللطيّف وبسّام عماري


## نبذة عن الدراسة :

تهدف الدّراسة «آليات حماية حقوق النساء والفتيات» التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار برنامج «المرأة والسلام والأمن» الممول من الحكومة الفنلنديّة، إلى دعم النساء والفتيات في تونس بالتّركيز على وجه الخصوص على أربع ولايات : سجنان في بنزرت (الشمال الشرقي)، الروحية في سليانة (الشمال الغربي) وشربان وأولاد شامخ وهبيرة في المهدية (الوسط الشرقي) والعلاء وحاجب العيون وبوحجلة في القيروان (الوسط الغربي).

تهدف الدّراسة أساسا إلى فهم وتحديد انتهاكات حقوق النساء والفتيات في المناطق المستهدفة وكذلك دراسة الأدوات والآليات المتوفّرة لحمايتهن.

من الناحية السوسيولوجية، يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- ما هو وضع النساء والفتيات في المناطق الريفية محدودة التنمية في تونس؟
- ما هو وضع نفاذهنّ إلى حقوق مختلفة مثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والجنسية والإنجابية؟
- ما هي الآليات المتوفّرة لحماية حقوق النساء والفتيات في هذه الولايات؟

عبر الإجابة على هذه الأسئلة، تهدف الدراسة إلى تجميع معلومات هامّة حول التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في هذه المناطق بالتّحديد وحول فعالية الآليّات المعتمدة لحمايتهنّ. سيتم استخدام نتائج هذا البحث لصياغة توصيات واستراتيجيات لتعزيز حماية حقوق النساء والفتيات في تونس، خاصّة في المناطق التي تعتبر أكثر هشاشة.


Ministry for Foreign Affairs of Finland

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

# حقـوق المرأة فـي تونـس

## المُحتوى


| | |
|---|---|
| لمحة عن الدراسة | 3 |
| حقوق المرأة في تونس | 5 |
| 1/ الصّحة الإنجابية والحقوق الجنسيـة | 6 |
| 2/ العنـف ضد الـمـرأة | 7 |
| 3/ الحيـــاة الأســريـــة | 8 |
| 4/ المساواة في العمل | 9 |
| المنهجيـة | 10 |
| الخاتمة | 13 |

# السيـاق :
# حقــوق المــرأة فــي تونس :

## 1 / الصّحـة الانجـابيّـة والحقـوق الجنسيّـة

يـبرز سـياق حقـوق المـرأة في تونـس الحاجـة إلى تقييـم حالـة تمتعهـا بحقوقهـا الجنسـية والإنجابيـة. لذلـك، يعتمـد التّقييـم العديـد مـن المحـاور، منهـا :

النّفـاذ إلى الحـق في الإجهـاض : يتّسـم الحـقّ في الإجهـاض بأهميّـة قصـوى بالنّسـبة للمـرأة لتكـون قـادرة عـلى الاختيار وعـلى التحكّـم في صحتهـا الإنجابيـة. يتنـاول التقييـم مـدى توفـر إمكانيـة الإجهـاض في تونـس والعقبـات المحتملـة التـي قـد تواجههـا النسـاء عنـد السـعي لممارسـة هـذا الحـق.

النّفـاذ إلى وسـائل منـع الحمـل : الحق في النّفاذ إلى وسـائل منـع الحمـل ضروري لتمكـين النسـاء مـن تنظيـم أسرهـن واتخـاذ قـرارات مسـتنيرة بشـأن صحتهـن الإنجابية. يركّـز التحليـل عـلى توفّـر مختلـف وسـائل منـع الحمـل المتاحـة في تونـس وإمكانيـة النّفـاذ إليهـا والمعلومـات حولهـا.

الرّعايـة قبـل الـولادة : المتابعـة قبـل الـولادة ضروريـة لضـمان حمـل صحـي ولمنـع المضاعفـات المحتملـة لـكل من الأم والجنـين. يركـز التقييـم عـلى نفـاذ المـرأة التونسـية إلى الرعايـة قبـل الـولادة والرعايـة الطبيـة أثنـاء الحمـل.

النّفـاذ إلى مراكـز الصحـة الجنسـية والإنجابيـة : يجـب أن تتمكّـن المـرأة مـن النّفـاذ إلى مرافـق صحيّـة تكـون مصممـة خصّيصـا لتلبيـة احتياجاتهـا في مجـال الصحـة الجنسـية والإنجابية. يتنـاول التحليـل توفّـر تلـك المرافـق وإمكانيّـة النّفـاذ لهـا في تونـس.

سـيمكّن تقييـم هـذه المحـاور المختلفـة مـن فهـم أفضـل لوضـع المـرأة فيـما يتعلـق بحقوقهـا الجنسـية والإنجابيـة في تونـس ،ومـن خـلال ضبـط التحديـات المحتملـة التـي تواجههـا المـرأة في ممارسـة هـذه الحقـوق يمكـن صياغـة توصيـات وتدابـير تهـدف إلى تعزيـز تمتـع المـرأة التّونسـيّة بهـذه الحقـوق.

تجـدر الإشـارة إلى أنّ الدّولـة التّونسـيّة انطلقـت منـذ سـتينيات القـرن العشريـن[1] في وضـع اسـتراتيجية لتحديـد النّسـل اعتمـدت فيهـا عـلى آليّـات متعـدّدة مـن بينهـا نـشر اسـتخدام وسـائل منـع الحمل وتجـدر الإشـارة أيضـا إلى أن الحـق في الإجهـاض في تونـس مكفـول بموجـب القانـون منـذ سـنة 1973.

في السـنوات الأخـيرة، بيّنـت دراسـة أنجزتهـا اليونيسـف في تونـس سـنة 2018 أن 51 % مـن النسـاء المتزوجـات أو المرتبطـات تسـتخدمن وسـائل منـع الحمـل، وأن 44.3 % منهـن تسـتخدمن وسـيلة عصريّـة لمنـع الحمـل[2]. إضافة إلى ذلـك، تصـل نسـبة تلبيـة الطلـب عـلى التّنظيـم العائـلي[3] إلى 65.7 % في المناطـق الريفيـة و61.4 % في المناطـق الحضريـة[4]. وفقـا لدراسـة أخـرى حـول جـودة خدمـات الصحـة الجنسـية والإنجابية/التّنظيـم العائـلي والنّفـاذ لهـا، تتمثّـل العراقيـل التـي تحـول دون منـع المـرأة للحمـل أساسـا في عـدم معرفـة طـرق منـع الحمـل والخـوف وصعوبـة النّفـاذ الجغـرافي لوسـائل منـع الحمـل[5].

[1] **Irene** Maffi **et Malika** Affes, La santé sexuelle et reproductive en Tunisie. Institutions médicales, lois et itinéraires thérapeutiques des femmes après la révolution, *L'Année du Maghreb*, *Dossier : Genre, santé et droits sexuels et reproductifs au Maghreb, numéro 7, 2017,* p. 151-168

2 UNICEF, INS. Rapport MICS 6 : Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples, Tunisie 2018.

3 La demande de planification familiale satisfaite est une variable utile pour évaluer les niveaux globaux de couverture des programmes et service de planification familiale

4 UNICEF, INS. Rapport MICS 6 : Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples, Tunisie, 2018.

5 ONFP. Etudes sur l'accès et la qualité des services SSR /PF en Tunisie. Tunis, 2020. URL : https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rapport_etude_serviices_ssr_cefir_2021.pdf



وفقـا للخطـة الوطنيـة للصحـة الجنسـية والإنجابيـة (2021-2030)، تبلـغ نسـبة التغطيـة الصحيـة 84.1 % لأربـع استشـارات طبيـة عـلى الأقـلّ قبـل الـولادة (88.5 % في المناطـق الحضريـة و76.6 % في المناطـق الريفيـة) وهو مـا يوضـح التّفاوتـات بـين المناطـق الحضريـة والمناطـق الريفيـة مـما يـبرز أهميـة تعزيـز النّفـاذ إلى الرعايـة الملائمـة خـلال فـترة الحمـل لجميـع النسـاء[6] وتجدر الإشـارة أيضـا إلى أنـه وفقـا للبيانـات المجمعـة، يـشرف 99.5 % مـن العاملـين المؤهلـين في القطـاع الصحـي عـلى الـولادات[7] كـما بلـغ معـدل وفيـات الأمهـات سـنة 2008، 44.8 % / 100000. ولخفـض هـذا المعـدل، وضعـت الدولـة اسـتراتيجية (2020-2024) التـي تهـدف إلى تحقيق معـدل لا يتجـاوز 22.8 / 100000 بحلـول سـنة 2024[8].

كـما نسـجّل اختلافـات عـلى مسـتوى أوضـاع وظـروف هياكل خدمـات الصحّـة الجنسـيّة والانجابيّـة حيـث لاحظنـا أنّ مقـرّات المراكـز الجهويّـة للصحّـة الجنسـيّة والإنجابيّـة تتوفّر فيهـا الظـروف الملائمـة لإسـداء خدمـات الرعايـة. عـلاوة عـلى ذلـك، عـدد العاملـين الصحيـين في الخطـوط الأماميـة مرتفـع مـع توفّـر موظفـين متخصصـين (مثـل علـماء النفـس)، عـلى عكـس مراكـز الصحـة الأساسـية (الريفيـة) التـي تعـاني مـن مشـاكل في المبـاني ونقـص الموظفـين[9].

تعـاني الفضـاءات الصديقـة للشـباب التّابعـة للدّيـوان الوطنـي للأسـرة والعمـران البشري مـن محدوديّة أنشـطتها وذلـك إلى حـدّ كبـير بسـبب الوصـم الـذي يطالهـا حيـث يوجّـه لهـا جـزء كبير مـن السـكّان نظـرة سـلبيّة ويعتبرونها «فضـاءات مخصّصـة للحـالات الاجتماعيّـة المنحرفـة» عـلى غـرار ضحايـا الاغتصـاب أو الفتيـات الـلاتي تحملـن خـارج إطـار الزواج. يعيـق هـذا الوصـم عمـل تلـك الفضـاءات ويحـول دون لجـوء بعـض الشـباب إليهـا لتكـون جهـة مفيـدة تسـتجيب لاحتياجاتهـم واهتماماتهـم[10].

نشـير أيضـا إلى أنّ البعـض مـن النّسـاء والفتيـات الـلاتي تقصـدن هيـاكل الصحّـة الجنسـيّة والانجابيّـة تُواجهـن رفضـا وتُحرمـن مـن الانتفـاع مـن الخدمـات. يُعـزى ذلـك الرّفـض إلى أسـباب موضوعيّـة مثـل نقـص الموارد البشريـة والتغطيـة القانونيـة والخـبرة التقنيـة ، أمّـا الأسـباب الذاتيـة الأخـرى فهـي متّصلـة بالمعتقـدات الدينيـة لمقدّمـي خدمـات الرّعايـة الصحيّـة (يعتقـد 31.2 % مـن العاملـين الصحيـين المعنيّـين بأنشـطة الصحـة الجنسـية والإنجابيـة أن الديـن يمنـع الإجهـاض قبـل وصـول الحمـل إلى الشّـهر الثالـث و46 % مـن العاملـين الصحيّـين في مراكـز الصحّـة الأساسـية يعتقدون أن موافقـة الـزوج ضروريـة لإجـراء الإجهـاض) أو بالعراقيـل الإداريـة[11]. إضافـة إلى المشـاكل المتعلقـة بالمعـدات ونقـص الموظفـين، نشـير إلى وجـود ظاهـرة «تنقّـل المـرضى مـن طبيـب إلى آخـر»[12] في تونـس وهـو مـا مـن شـأنه أن يـؤدّي إلى تجزئـة الرعايـة مـع تداعيـات سـلبية عـلى صحـة المـرأة[13].

## 2/ العنف ضد المرأة :

تؤكّـد العديـد مـن الدراسـات والبحـوث الميدانيـة التـي يتـمّ إجراؤهـا في تونـس مـدى انتشـار ظاهـرة العنـف ضـد المـرأة. في هـذا الإطـار ووفقـا لمسـح وطنـي أجـراه مركـز البحـوث والدّراسـات والتوثيـق حـول المـرأة (الكريديـف)، فقـد تعرّضـت 53.5 % مـن النسـاء إلى أحـد أشـكال العنـف في الأماكـن العامـة بـين عامـي 2011 و2015. كـما أن 78.1 % مـن النسـاء اللـواتي شـملتهن الدراسـة تعرّضن إلى العنـف النفـسي، و41.2 % تعرضـن للعنـف الجسـدي و75.4 % إلى العنـف الجنـسي[14].

[6] ONFP. Plan national de santé sexuelle et reproductive (2021-2030). URL : https://tunisia.unfpa.org/fr/publications/plan-national-de-sant%C3%A9-sexuelle-et-reproductive-2021-2030

[7] Idem

[8] Idem

[9] ONFP. Etudes sur l'accès et la qualité des services SSR /PF en Tunisie. Tunis, 2020. URL : https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rapport_etude_serviices_ssr_cefir_2021.pdf

[10] ONFP. Etudes sur l'accès et la qualité des services SSR /PF en Tunisie. Tunis, 2020.URL : https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rapport_etude_serviices_ssr_cefir_2021.pdf

[11] Etudes sur l'accès et la qualité des services SSR /PF en Tunisie. URL : https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rapport_etude_serviices_ssr_cefir_2021.pdf

[12] Les femmes vont à la recherche du service là où il se trouve et récoltent les médicaments et tout ce qui concerne les explorations de l'Hôpital, les services de sage-femme.

[13] ONFP. Etudes sur l'accès et la qualité des services SSR /PF en Tunisie, Tunis, 2020. URL : https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rapport_etude_serviices_ssr_cefir_2021.pdf

[14] كريديـف (مركـز البحـوث والدّراسـات والتوثيـق حـول المـرأة). العنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي في الأماكـن العامـة، تونـس، 2016. الرابـط : https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/CadreaccesuniverselSSRTunisieop.pdf

وضعت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة والمُسنين منذ عام 2016 خطّا أخضر لفائدة النساء ضحايا العنف للإبلاغ عن حالات العنف. تشير الإحصاءات التي تمّ تجميعُها من هذا الخط الأخضر إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعا هو الإساءة اللفظية / المعنوية (82 % من الحالات) يليها العنف الجسدي (66 % من الحالات)[15]. كما تُشير الإحصاءات نفسها أن 4123 امرأة ضحية للعنف و422 طفلا استفادوا من خدمات مراكز الرعاية وأن 2374 امرأة من ضحايا العنف استفدن من خدمات الاستماع[16].

وعلى المستوى الاجتماعي، يبدو بأن الهشاشة الاجتماعيّة والاقتصادية تُمثل عاملا يُضاعف مخاطر التعرض للعنف الجسدي من ذلك أنّ 49.4 % من النساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف هُنّ ربّات بيوت أو نساء عاطلات عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي العنف إلى فقدان الوظائف في 34.1 % من الحالات وفقدان سبل العيش، مما يزيد من هشاشتهنّ الاقتصاديّة. كما أن مرتكبي العنف هم أساسا الشركاء الحميمون للمرأة في 71.1 % من الحالات[17].

ونظرا للحجم الصارخ لظاهرة العنف، بذلت الدولة والمجتمع المدني في تونس جهودا كبيرة للتصدي لها، بما في ذلك من خلال إصدار القانون الأساسي 58-2017. يهدف هذا القانون إلى مكافحة العنف وحماية حقوق الضحايا ويُحدّد الجهات الفاعلة الحكومية المسؤولة عن إجراءات استقبال وتوجيه ومتابعة النساء ضحايا العُنف وهي : وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة. تتدخل وزارة الصحة على ثلاثة مستويات للتصدي للعنف ضد المرأة. فهي أوّلا توفر أقسام الاستعجالي في المستشفيات لرعاية للنساء ضحايا العنف خلال المراحل الحادة والخطيرة. ثمّ تضمن ثانيا وحدات الطب الشرعي لمُعالجة حالات العنف الجنسي. وأخيرا، تُوفّر هياكل الدّيوان الوطني للأسرة والعمران البشري الرعاية البعدية وطويلة المدى للضحايا.

وبالإضافة إلى هياكل الدولة، تُشارك منظمات المجتمع المدني أيضا في مكافحة العنف ضد المرأة. ويُركّز عملها أساسا على الوقاية والتوعية، واستقبال النساء ضحايا العنف والاستماع إليهن، والتوجيه القانوني والرعاية القضائية، فضلا عن الدعم النفسي وبناء القدرات للنساء المعنيّات. وتهدف هذه التدخلات إلى تقديم دعم كلي وشامل للضحايا مع التركيز على تعافيهن وحمايتهن[18].

## 3 / الحياة الأسرية :

تؤثر الحياة الأسرية بشكل كبير على الحياة المهنيّة للمرأة. يُشير بحث ميداني بأنّ غالبية النساء اللائي شملتهن الدراسة (70 % ) توقفن عن نشاطهن المهني عند ولادة أطفالهن، مع انقطاع يتراوح بين ستّة أشهر إلى سنتين، بينما استفادت 30 % فقط من النساء من إجازة الأمومة. ينجرّ عن هذا أن أغلب النساء يقضين أكثر من عشر ساعات في اليوم خارج بيوتهنّ. كما يُؤثر هذا التنظيم للحياة المهنيّة بشكل لافت على عدد الأطفال الذين تنوي النساء إنجابهم. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل المرأة 80 % من مسؤوليات التعليم ورعاية الأطفال والأعمال المنزلية. كلّ هذه المسؤوليات بالإضافة إلى الانقطاع عن النشاط لتربية الأطفال تنعكس سلبا على حياتهنّ المهنية[19].

[15] وزارة الأسرة والمرأة والطفولة والمُسنّين. التقرير الوطني حول مكافحة العنف ضد المرأة في تونس بعد عامين من صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، تونس، 2019. عنوان URL: http://www.gbo.tn/sites/default/files/2022-05/Rapport%20sur%20la%20lutte%20contre%20la%20%20violence%20%C3%A0%20l%27encontre%20des%20femm

[16] وزارة الأسرة والمرأة والطفولة والمُسنّين المرجع السّابق.

[17] الجمعية التونسية للنساء الدّيمقراطيات. Retour sur l'histoire pour un avenir sans violences à l'encontre des femmes (نظرة إلى الوراء في التاريخ من أجل مستقبل خال من العنف ضد المرأة). الرابط: https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Etude%20archives%20ATFD.pdf

[18] كريديف (مركز البحوث والدّراسات والتوثيق حول المرأة). Enquête qualitative sur les services de prise en charge des femmes victimes de violence auprès des prestataires de services et usagers (مسح نوعي حول الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف بين مقدمي الخدمات والمستخدمين) (تونس الكبرى). تونس. 2018 https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/REQ_Spchf_vvpsu.pdf

[19] نواة. الحياة الأسرية: الدراسة الاستقصائية: التشغيل والمرأة وتعليم الأطفال. تونس. 2014. https://nawaat.org/2014/01/13/enquete-lemploi-la-femme-et-leducation-des-enfants/



## 4/ المساواة في العمل :

شكّلت النساء خلال الثلاثي الثالث من عام 2021 نسبة 28.75 % من السكان النشطين و26.48 % من القوى العاملة. يُقدّرُ مُعدّل بطالة النساء بحوالي 20.5 % وهي نسبة ترتفع عن مُعدّل بطالة الرجال الذي يبلغ 13.1 % . وعلاوة على ذلك، فإن معدل البطالة بين خريجي التعليم العالي أعلى بكثير لدى النساء إذ يبلغ 40.7 % مقارنة بنسبة 17.6 % للرجال. تشير هذه الأرقام إلى وجود تفاوت كبير بين الجنسين في سوق العمل، ولا سيما بالنسبة لخريجي التعليم العالي[20]. ومن غير المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى تحسين الاستقلاليّة الاقتصاديّة للمرأة التونسية كما أنه يشكل نقصا في البلاد من حيث خلق القيمة.

يتجلّى عدم المساواة بين الجنسين أيضا في الفجوة في متوسط الدخل الشهري لصالح الرجال، ولا سيما في قطاع الخدمات (أكثر من 40 % ). إلّا أنّه على عكس مُعدّل المشاركة في سوق العمل ومتوسط الدخل، فإن النساء والرّجال يتساوون تقريبا على مستوى معدل تغطية الضمان الاجتماعي. تُسلّط هذه الأرقام الضوء على الفجوة المستمرة في الدخل بين الرجال والنساء في قطاع الخدمات على الرغم من التقارب بينهم في تغطية الضمان الاجتماعي[21]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 59.1 % من النساء لا يستخدمن أي وسيلة من وسائل الحماية عند القيام بعملهن، 61 % لديهن عمل عرضي، و14 % ليس لديهن تغطية الرعاية الصحية سواء كانت بأسمائهن أو باسم أزواجهن أو أطفالهن[22].

أكّدت هذه الأرقام دراسة تمّ إجراؤها حول عمل المرأة في المناطق الريفية وإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 10.5 % فقط من النساء اللواتي تمّت مقابلتهن مُسجّلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و48.9 % تعملن دون عقد وتنشطن في الاقتصاد غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد 81,1 % من المستجيبات أنهن تعملن في ظروف صعبة لا تستوفي ظروف العمل اللائق، وتتعرّض 35,5 % لمخاطر الحوادث في العمل وظروف التنقل الصعبة [23].

وختاما، فإن ظروف عمل المرأة، ولا سيما في المناطق الريفية، صعبة للغاية وبعيدة كل البعد عن احترام الحقوق والقوانين.

مصدر الصور : هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2023

[20] المعهد الوطني للإحصاء. الرابط: http://www.ins.tn/statistiques/123

[21] كريديف. النساء والرجال في تونس: مؤشرات وأرقام، تونس، 2018

[22] الجمعية التونسية للنساء الدّيمقراطيات. دراسة استقصائية حول ظروف عمل المرأة في المناطق الريفية، تونس، 2014. الرابط: https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/7844_4.104.enqu%C3%AAtesurlesconditionsdetravaildesfemmesenmilieurural-tunisie.pdf

[23] وزارة الأسرة والمرأة والطفولة والمُسنّين. عمل المرأة الريفية وحصولها على الحماية الاجتماعية، تونس، 2016. عنوان URL: https://en.calameo.com/read/0033142932a7c3edd42de?page=1

# المنهجيّــة

## المنهجيّــة :

مـن الناحيـة التجريبيـة، أجبنـا عـلى هـذه الأسـئلة مـن خـلال بحـث نوعـي يسـتند إلى مجموعـات تركيـز مـع نسـاء مـن خلفيـات متنوّعـة، وعـلى مقابـلات شـبه موجهة مـع الجهـات الفاعلـة الحكوميـة وغـير الحكومية. وقـد سـمح لنـا ذلـك بتحديـد معـالم الوضـع الفعـلي للنسـاء والفتيـات في المناطـق التـي شـملتها الدراسـة فيـما يتعلـق بنفاذهـنّ إلى الحقوق الجنسـية والإنجابية وإلى المعلومات والتّثقيـف وتحقيـق التّـوازن بـين الحيـاة العائليّـة والحيـاة المهنيّـة.

كـما حاولـت الدّراسـة تحديـد أنـواع العنـف ضـد المـرأة ومختلـف أشـكال العنـف والتحـرش للقائمـين عـلى النـوع الاجتماعـي وكذلـك التعـرف عـلى الدعـم المقـدم للضحايـا. وحاولـت أيضـا ضبـط الوضـع الحقيقي للنسـاء والفتيـات مـن حيـث المسـاواة في العمـل والتكافـؤ في جميـع الخطـط في الوظيفـة العموميّـة والمسـاواة في الأجـر عـن العمـل المتسـاوي وحمايـة حقـوق المـرأة بموجـب القانـون.

بدأنـا البحـث بمراجعـة الأدبيّـات وتجميـع الأدوات والآليـات المتوفّـرة لحمايـة حقـوق النسـاء والفتيـات في تونـس. كان إعـداد المراجعـة التفصيليـة والسـياقية مفيـدا حيـث سـاعدنا عـلى حسـن توجيه أهـداف البحـث الميداني وتحديـد مـا نحتاجـه مـن حيـث المعـارف والأجوبـة فيـما يتعلّـق بالنّفـاذ إلى الحقـوق وبوضـع النسـاء والفتيـات في تونـس.

مكّننـا الاسـتعراض الببليوغـرافي مـن ضبـط الاتجاهـات التـي أخذتهـا الأعـمال البحثيّـة السّـابقة في تونـس بشـأن آليـات حمايـة حقـوق النسـاء والفتيـات في أربـع ولايـات مـن البـلاد التّونسـيّة مـن أن المسـالة تقتـصر عـلى :

- مساهمات المؤسسات العموميّة؛
- ومسـاهمات المنظـمات غـير الحكوميـة الوطنيـة والدوليـة.

و قـد تمكّنـا مـن تحديـد 4 توجّهـات في الإجابـات عـلى أسـئلة البحـث وأهـداف تلـك الدراسـات:

أولا، دراسـة الواقـع الاجتماعـي للمـرأة مـن خـلال بحـوث تعتمـد عـلى العمـل الميـداني وقـد أظهـر هـذا الأخـير أن الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي للمـرأة وضـع هـشّ يتطلـب تدخـلا مؤسسـيا.

ثانيـا، ضبـط الممارسـات الجيـدة لرعايـة الضّحايـا التـي انتهكـت حقوقهـنّ وإدراجها في إطـار أدلـة. تـوصي هـذه الأدلـة بممارسـات وإجـراءات جديـدة لضـمان الرعايـة الإنسـانية والاحـترام للنسـاء ضحايـا العنـف.

ثالثـا، قمنـا بإعـداد خطـط اسـتراتيجيـة لوضـع أهـداف محـدّدة لتحسـين وضـع المـرأة. تسـعى هـذه الخـطط، التي تسـتهـدف صنّـاع السيـاسات، إلى تحسـين الظروف المعيشـية للمـرأة مـن خـلال اتّخـاذ إجـراءات سياسـيّة.

رابعـا، التوجـه نحـو إعـداد مقـترح قانـوني يهـدف، مـن جهـة، إلى تثمـين المكتسـبات القانونيـة القائمـة، ومـن جهـة أخـرى، إلى اقـتراح نصـوص جديـدة لإحـداث تغيـير تشريعـي لصالـح المـرأة في تونس. وقـد تحقـق ذلـك مـن خـلال العديـد مـن أدوات العمـل مثـل تقاريـر الدّراسـات وورشـات التّفكـير والـدّورات التّدريبيّـة.

في الواقـع، مـا يميـز هـذه الدراسـة عن سـابقاتها هـو نهجها الشّـامل الـذي يمثّـل الواقـع الاجتماعـي للمـرأة. خلافـا للأعـمال الأخـرى التـي ترتكـز عـلى جوانـب محـددة مـن حيـاة المـرأة، فقـد بادرنـا بوصـف وفهـم كافّـة جوانـب حيـاة النسـاء والفتيـات في أكـثر المناطـق الجغرافيـة هشاشـة مـن خـلال البحـث العميـق في مجـالات الصحـة الإنجابيـة والحيـاة الأسريـة والحـق في التعليـم والمسـاواة في العمـل والعنـف والنّفـاذ إلى الحيـاة السياسـية والعديـد مـن الجوانـب الأخـرى.

باعتماد هذا النهج الشامل، نطمح إلى تقديم تحليل كامل ومستنير للواقع الهشّ والمستضعف الذي تعيشه المرأة بغية الإسهام في صياغة سياسات وبرامج أكثر فعالية تهدف إلى تحسين وضعها وتعزيز تمكينها صلب المجتمع.

على ضوء هذه الإجابة البيليوغرافيّة الأولى على أسئلتنا البحثية ومن خلال ضبط الاحتياجات على مستوى التّشخيص، أجرينا دراسة نوعيّة تجريبيّة في أربع جهات وبالتّحديد في المناطق الرّيفيّة التالية :

سجنان في بنزرت (الشمال الشرقي) والروحية في سليانة (الشمال الغربي) وشربان وأولاد شامخ وهبيرة في المهدية (الوسط الشرقي) والعلاء وحاجب العيون وبوحجلة في القيروان (الوسط الغربي).

تم اختيار هذه المناطق ضمن أكثر المناطق فقرا في البلاد وفقا لترتيب المعهد الوطني للإحصاء، مع مراعاة مؤشر التنمية البشرية[24].

تضمنت طرق جمع البيانات التي استخدمناها 4 مجموعات تركيز باتباع نهج تشاركي لفسح المجال للنّساء والفتيات للتّعبير عن آرائهنّ. كما أجرينا 21 مقابلة شبه موجهة مع نساء من خلفيّات شتّى (عازبات، متزوجات،جامعيات ، عاملات وغير عاملات) وكذلك مع الجهات الفاعلة والجهات المعنيّة مثل الجمعيات والاتحاد العام التونسي للشغل والاتّحاد الوطني للمرأة التّونسيّة وممثلين عن وزارة الأسرة والمرأة ووزارة الصحة.... وقد تم اختيار المشاركين وفقا لمساهمتهم المحتملة في البحث من خلال تجاربهن بالنسبة للنساء في مجموعات التركيز، أو وفقا للخبرة والتجربة بالنّسبة للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

لقد مكّننا تجميع البيانات التجريبية من الإجابة، من وجهة نظر اجتماعية، على الإشكال الذي طرحه بحثنا وتحقيق الغرض من الدراسة، من خلال التشبع المنهجي النوعي.

يتمثّل الهدف من هذه الدراسة في فهم وتحديد انتهاكات حقوق النساء والفتيات وكذلك الأدوات والآليات المتوفّرة لحمايتهن في الولايات الأربع.

من خلال استجواب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (في إطار مقابلات شبه موجهة) والنساء المقيمات في المناطق الأربع (في إطار مجموعات تركيز) بشأن ذات المحاور (مثلا، الصحة الجنسية والإنجابية)، مع تكييف الأسئلة مع كل مشارك وفقا لخصائصه، تمكنا من الحصول على ردود متنوعة من حيث إما التقارب أو الاختلاف. تباينت الإجابات حسب المنطقة وخصائص المشاركين والجهات التي أجريت معها المقابلات والفئة الاجتماعية والمهنية (النساء العاطلات عن العمل والنساء العاملات) والصّفة (على سبيل المثال، جهة فاعلة حكومية أو جهة فاعلة في المجتمع المدني).

كان الهدف المشترك، على امتداد مرحلتي البحث، هو جمع البيانات الازمة من أجل تقييم وضع النساء والفتيات وحالتهنّ مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة. نتيجة لذلك، وتمشيا مع قضايا وأهداف هذه الدراسة، تمكنا من وضع مخطط يقدم إجابات تجريبية على الأسئلة المتعلقة بتقسيم العمل بين الرجل والمرأة ونفاذ المرأة إلى حقوقها ، السلطة و مواقع القرار والتحكّم في الموارد والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاقرار بالاحتياجات الصحيّة المتباينة للمرأة والقدرة على اتخاذ القرارات ووضعية المرأة والرجل أمام القانون وكذلك حالة الفئات الأكثر تهميشا في المناطق الريفية الحساسة، حيث غالبا ما تكون الحالة أكثر هشاشة.

في هذه الدراسة حاولنا التّعميم من خلال قراءة مقارنة بين المناطق الأربعة وذلك بهدف رسم قراءة سوسيولوجيّة توضح وضع النساء والفتيات في المناطق الريفية والمهمشة في تونس.

[24] Carte de la pauvreté en Tunisie, INS Tunisie, septembre 2020, p 7. URL : http://ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Carte%20de%20la%20pauvret%C3%A9%20en%20Tunisie_final_0.pdf



# الخاتمة :

يتمثّل الهدف من هذه الدراسة في فهم وضع النساء والفتيات وتحديد انتهاكات حقوقهن، فضلا عن الأدوات والآليات القائمة لحمايتهن في أربع ولايات محددة : سجنان في بنزرت (الشمال الشرقي) والروحية في سليانة (الشمال الغربي) وشربان وأولاد شامخ وهبيرة في المهدية (الوسط الشرقي) والعلاء وحاجب العيون وبوحجلة في القيروان (الوسط الغربي). ناقشنا عدة مجالات وخاصّة الحقوق الجنسية والإنجابية والتوازن الأسري والعنف ضد المرأة والحق في التعليم والمساواة في العمل.

لإنجاز هذا البحث، الذي كان نوعيا بشكل أساسي، نظّمنا مقابلات شبه موجهة مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى مجموعات تركيز مع النساء في المناطق التي شملتها الدراسة.

إثر اللقاء مع مختلف الفاعلين، تمكنا من الإجابة على الاسئلة الأولية للدراسة من خلال تحليل أوجه التقارب والاختلاف محليًا ممّا خوّل لنا تقييم أوضاع نفاذ المرأة إلى حقوقها مع مراعاة وجهات نظر النساء المعنيات وكذلك وجهات نظر مختلف الجهات المعنيّة مثل المنظمات غير الحكومية والسلطات الإدارية في تلك الجهات.

تبيّنا أنه على الرغم من وجود آليات للحماية ممثلة بشكل أساسي في التشريعات، إلا أنها غالبا ما تكون غير كافية لتمكين النساء والفتيات من التمتع الكامل بحقوقهن حيث مازالت أوضاع المرأة تتميّز بالهشاشة في العديد من الجوانب رغم تطور النصوص القانونية. تواجه المرأة الكثير من العراقيل والتحدّيات المتّصلة بالعنف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع غير المتكافئ للمهام المنزلية داخل الأسرة.

تبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز آليات حماية حقوق المرأة مع مراعاة الأوضاع الخاصّة لكل منطقة شملتها الدراسة ولا بدّ من مواصلة الجهود في مجال التوعية والتثقيف وتنفيذ السياسات الموجّهة نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان نفاذ المرأة فعلا إلى حقوقها الأساسيّة.

يمكننا تلخيص الحواجز التي تحول دون النّفاذ إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في كونها نتيجة لعدم المعرفة بتلك الحقوق وتأثير الموروث الثقافي الذي يكرس هيمنة الذكور ونقص الموارد المالية واللوجستية حيث تميّزت الأوساط الاجتماعية التي شملتها الدراسة الميدانيّة عموما بعقليّة محافظة تطغى عليها ثقافة أبوية تفضّل الرجال على النساء. نلاحظ هذا السّلوك اساسا في المجال الخاص وخاصة في تحمّل مسؤوليّة الشّؤون المنزلية. في هذا السياق، نذكر أنّ النّفاذ إلى الحقوق الجنسية والإنجابية محدود جدّا بالنسبة للفتيات وخاصة غير المتزوّجات بسبب خوفهن من التعرّض للوصم الاجتماعي.

هنالك حاجة لمراجعة النّصوص القانونيّة خاصّة فيما يتعلق بمدّة إجازة الولادة التي تعتبر غير كافية. على المستوى القانوني، ما يزال إنشاء الهياكل الإدارية الملائمة متعثّرا مما يعوق إنفاذ القانون والامتثال له وبالتّالي لا بدّ من التّرفيع في عدد الهياكل التي تضمن تطبيق القانون وحماية المرأة من العنف، لا سيما عن طريق تعزيز مراكز الانصات والتّوجيه والاستقبال لفائدة النّساء ضحايا العنف. ومن التوصيات الهامة الأخرى نذكر تعزيز هياكل الصحة الجنسية والإنجابية بالموارد البشرية والمالية المطلوبة.

لاحظنا من خلال هذه الدّراسة تفاوتا عميقا بين القطاعين الخاص والحكومي من حيث المساواة في الدّخل بين الجنسين واحترام الحقوق حيث غالبا ما تواجه المرأة في القطاع الخاص وخاصّة القطاع غير المنظم التمييز والهشاشة والعنف الاقتصادي. ويشكل الفقر ونقص الموارد المالية عقبتين رئيسيتين أمام تمكين المرأة وتنمية تلك المناطق. وكثيرا ما تحدّ الهشاشة الاقتصاديّة من إمكانية نفاذ المرأة إلى التعليم والصحة والفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية كما قد تجبرهنّ على قبول العمل الهشّ وبأجر زهيد مما يكرّس عدم المساواة بين الجنسين.

إضافة إلى ذلك، تضطلع الدولة في هذه المناطق بدور حاسم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان

المساواة في النّفاذ إلى الخدمات الأساسية بيد أنّ غياب رؤية شاملة واستراتيجية فعالة ونقص الموظفين المؤهلين والموارد اللوجستية والمؤسسية والمالية من شأنه أن يعرقل العمل التّنموي ومناهضة الفقر.

لرفع هذه التحديات، لا بدّ من تعزيز جهود الدولة بوضع سياسات وبرامج هادفة لتمكين المرأة وتنمية المناطق المحرومة. ويمكن أن يشمل ذلك برامج التدريب المهني والحوافز الضريبية للشركات التي توظف النساء وبرامج القروض الصّغرى لرائدات الأعمال، والمبادرات الرامية إلى تحسين فرص النّفاذ إلى خدمات الصحة والتعليم.

بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من تشجيع مشاركة المرأة وانخراطها في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني ويمكن أن يساعد التمثيل العادل

مصدر الصور : هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2023

مصدر الصور : هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2023

مصدر الصور : هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2023



للمرأة في هيئات صنع القرار على تنفيذ سياسات أكثر شمولا وتعزيزا للمساواة بين الجنسين.

أخيرا، من الأهمية بمكان أن يتمّ إبرام شراكات واتّفاقيّات تعاون بين مختلف الجهات المعنيّة، بما في ذلك الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركات والوكالات الدولية لتعمل معا على بناء قدرات المرأة وتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق بيئة ملائمة لتمكين المرأة وتقدمها في هذه المناطق.

يكمن جوهر هذه الدراسة في الفهم المعمّق لوضع النساء والفتيات في أربع ولايات تونسيّة : سجنان في بنزرت (الشمال الشرقي) والروحية في سليانة (الشمال الغربي) وشربان وأولاد شامخ وهبيرة في المهدية (الوسط الشرقي) والعلاء وحاجب العيون وبوحجلة في القيروان (الوسط الغربي). استكشف البحث الميدانيّ جوانب متعدّدة من بينها الحقوق الجنسية والإنجابية والتوازن الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي والنّفاذ إلى التّعليم والمساواة في العمل.

اعتمدت المنهجية النوعية للدراسة على المقابلات شبه الموجهة مع مختلف الجهات الفاعلة الحكومية أو من المجتمع المدني إضافة إلى نقاشات ضمن مجموعات تركيز مع النساء المقيمات في تلك المناطق وقد مكّننا تحليل وجهات النظر المختلفة من الإجابة على الاسئلة الأولية ومن تسليط الضوء على نفاذ المرأة فعلا إلى حقوقها مع مراعاة وجهات النظر المختلفة.

وأظهرت النتائج أنه حتى مع توفّر آليات الحماية في شكل تشريعات، إلا أنها غالبا ما تكون غير كافية لتمكين النساء والفتيات من التمتع الكامل بحقوقهن حيث نسجّل وجود العديد من التحدّيات خاصّة في علاقة بالعنف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتكافؤ في توزيع المسؤوليات الأسرية. وتشكّل الهشاشة الاقتصاديّة، لا سيما في القطاع الخاص غير المنظم، عائقا أمام تمكين المرأة وعاملا يساهم في تكريس الفوارق بين الجنسين.

إن النّتائج العمليّة لهذه الدراسة جليّة إذ تشير إلى ضرورة مراجعة النّصوص القانونيّة خاصّة فيما يتعلق بمدّة إجازة الولادة إلى جانب تعزيز الهياكل الإدارية لضمان إنفاذ القانون بفعالية، مع إيلاء اهتمام خاص لمراكز المساعدة والتّوجيه للنساء ضحايا العنف كما يتطلب تمكين المرأة اقتصاديا اتخاذ تدابير ملموسة مثل برامج التّدريب والحوافز الضريبية ومبادرات القروض الصّغرى.

أخيرا، يتطلب التغيير المستدام نهجا شاملا وتعاونيا حيث تكتسي الجهود التي تبذلها الدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق أهميّة قصوى وينبغي أن ترافقها سياسات هادفة ومشاركة حثيثة للمرأة في عمليات صنع القرار وشراكات بين مختلف الجهات المعنيّة ولا شكّ أنّ دمج هذه الجهود من شأنه أن يخلق بيئة ملائمة لازدهار المرأة والمساواة بين الجنسين مما يسمح بتحقيق تطورو تنمية فعليّة في المناطق المعنية.

**هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها مناصرة عالمية للنساء والفتيات، لتسريع التقدم المحرز في تلبية احتياجاتهن في جميع أنحاء العالم.**

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وهي تدعم مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية : زيادة القيادة والمشاركة النسائية ؛ إنهاء العنف ضد المرأة ؛ وإشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن ؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ؛ وجعل المساواة بين الجنسين عنصرا مركزيا في تخطيط التنمية الوطنية وإعداد الميزانيات. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.


Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: 212-906-6400
Fax: 212-906-6705

www.unwomen.org
www.facebook/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen


هيئة الأمم المتحدة للمرأة

بدعم
من الحكومة الفنلندية

وزارة الشؤون الخارجية
الفنلندية